فرضيات التغيير في السياسة الدولية

أ.م.د.مصطفى جاسم حسين

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة :

مثلت ظاهرة التغيير في السياسة الدولية ثابتاً يكاد يكون الوحيد بين العديد من المتغيرات الأخرى ، ذلك ان سمة السياسة بشكل عام والسياسة الدولية بشكل خاص هو التغيير الذي غالباً ما يحدث بفعل دوافع وحوافز قد يُكون ذاتية مرة واخرى موضوعية (بنية السياسة الدولية نفسها) وهي في كل الاحوال تعمل كمحركات دافعة نحو التغيير في الوضع الراهن (الاستاتيكي) المؤقت بفعل سيطرة دولة مهيمنة او مجموعة دول (تحالف دولي) معينة تتفق على العوائد المرجوة من بقاء النظام الدولي لمدة مشروطة غالباً ببروز وظهور دولة او مجموعة غير راضية وليست قانعة بما تحصل عليه من موارد (مادية او معنوية) في النظام الدولي ، الأمر الذي يعد مبرراً لديها لأن تعمل على تغيير ذلك الوضع ، مشفوعاً غالباً بقدرة اقتصادية وتكنولوجية ومالية تستطيع بموجبها تديم عملية التغيير المنشود وتتحمل كلفه أملاً بالحصول على عائد افضل من السابق . فزيادة كلف الدولة (الدول) المهيمنة هو صافي ربح للدولة (للدول) الطامحة للتغيير واعاقة الدولة المهيمنة هو سياسية عليا تعتمدها الدولة (الدول) الراغبة بالتغيير وما بين الحفاظ على وضع معين وما بين مَنْ يسعى الى تغييره وكلاً يتحرك ، وهكذا وفقاً لمعيار المصلحة الوطنية العليا لهُ ، تحدث ظاهرة التغيير وفقاً لفرضيات نظرية علمية مدعومة بأمثلة مستمدة من واقع النظام السياسي الدولي (قديماً وحديثاً) من أجل تأسيس فهم أوسع لماهية الظاهرة (التغيير في السياسة الدولية).

وأهم هذه الفرضيات ما يلي:

الافتراض الأول :

تكون السياسة الدولية مستقرة (أي في حالة توازن) اذا لم تكن هناك دولة تؤمن بجدوى محاولة تغيير النظام.

الافتراض الثاني :

ستحاول احدى الدول تغيير النظام الدولي عندما تتجاوز المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير ، التكاليف المتوقعة لذلك التغيير (أي توقع حدوث مكسب اضافي).

الافتراض الثالث :

ستسعى دولة ما تغيير النظام الدولي من خلال التوسع الاقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تصبح التكاليف الحدية للتغيير الاضافي مساوية الى المنافع الحدية أو أكبر منها.

الافتراض الرابع :

حالما يتحقق توازن بين تكاليف ومنافع التغيير والتوسع الاضافيين ، تميل التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن الى الزيادة بسرعة ، اكثر من القدرة الاقتصادية الضرورية لدعم الوضع الراهن.

الافتراض الخامس:

مالم يتم حل عدم التوازن في النظام الدولي ، عندئذ سيتم تغيير النظام ، وإقامة توازن جديد يعكس أعادة توزيع القوة.

منهجية البحث :

استعان الباحث بمنهج التحليل النظمي وذلك لأنه يوفر أدوات تحليل صحيحة للمالآت التي ستكون عليها السياسة الدولية بفعل سلوك وحدات النظام الدولي وهي الدولة بالأساس وحالة الوهن والقوة التي تعتريها في أوقات معينة والتي تتبعها حالة من التغيير في النظام السياسي الدولي سلباً وإيجاباً .

كما تمت الاستعانة بالمنهج التاريخي لأنه يوفر للباحث أمثلة واقعية مستمدة من الماضي والتاريخ الدولي من أجل البرهنة على مضمون الفرضيات الخمسة حينما استدعت الحاجة البحثية لذلك.

إشكالية البحث

الإشكالية التي يحاول البحث الإجابة عليها يمكن أن تكون حاصل جمع لعدد من الأسئلة وهي :

١. كيف ولماذا يحدث الاستقرار في النظام السياسي الدولي ؟
٢. ماهي الكيفية التي يحدث بها التغيير في السياسة الدولية ؟
٣. ماهي الظروف الذاتية والموضوعية التي تدفع باتجاه أحداث تغيير ما في النظام الدولي ؟
٤. كيف يمكن تفسير ظاهرة الهيمنة من قبل دولة (او مجموعة دول) ؟ وأسباب اضمحلال هذه الظاهرة فيما بعد ؟

فرضيات الدراسة :

يحاول البحث أثبات الفرضية الأتية :

إن ظاهرة التغيير في السياسة الدولية ، هي ظاهرة لا تحدث من فراغ وإنما تحدث بموجب عوامل معينة (ذاتية وموضوعية) وبالتالي هي تحدث وفقاً لفرضيات معينة يمكن تفسير ظاهرة التغيير بمقتضاها.

الافتراض الأول : الاستقرار في النظام الدولي :

يكون النظام الدولي في حالة من التوازن عندما تقتنع الدولة الاكثر قوة فيه ، بالترتيبات الاقليمية والسياسية والاقتصادية الموجودة، فعلى الرغم من احتمال حدوث تغيرات وتسويات طفيفة ، فالتوازن هو تلك الحالة التي لا توجد فيها دولة (أو مجموعة دول) قوية تعتقد بجدوى التغيير في السياسة الدولية من شانه ان يؤدي الى منافع اضافية ، حينئذ تتساوى وتتعادل التكاليف المتوقعة مع الارباح الصافية ، يتحقق عندها الاستقرار

وقد وصف احد الكتاب تلك المحاولة بالقول : يمثل توازن القوى صورة سياسية مستقرة شريطة ان لا يترتب على الاستيلاء على الارض مثلا اية تغييرات(١).
وفي ظل هذه الظروف، حيث ليس لأحد حافز لتغيير النظام حينما يقال عن النظام أو الوضع الراهن بانه مستقر.

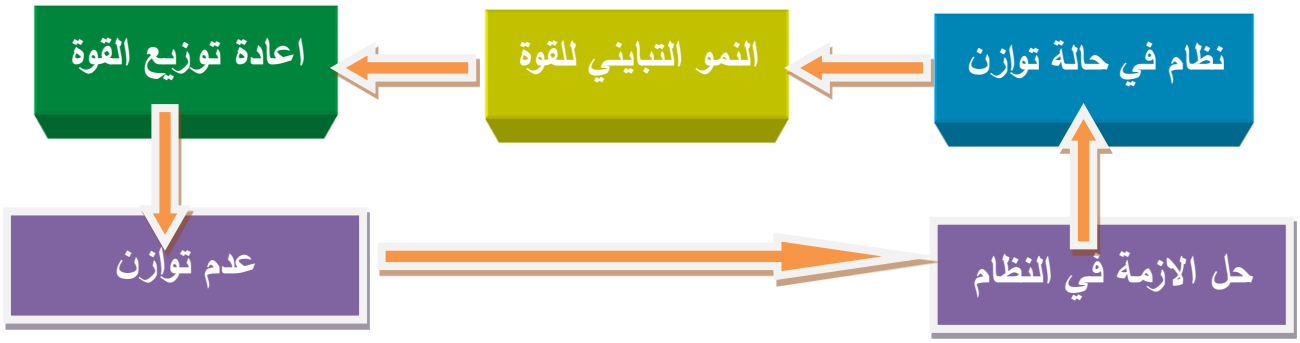

المخطط يمثل الديناميكية التي تؤدي الى التغيير في النظام الدولي

في عالم العلاقات الدولية يتم الابقاء على الوضع الدولي القائم على انه وضع شرعي ، من قبل الدول الكبيرة في النظام ، وهنا يحدد كيسنجر معنى الشرعية بالقول: (٢)
تنطوي "الشرعية" على قبول كل القوى الكبرى في النظام الدولي على طريقة توزيع المصالح فيه ، الى الحد الذي لا توجد فيه دولة غير مقتنعة بشكل تعبر فيه عن عدم قناعتها من خلال اعتماد سياسة خارجية عنيفة. كما كانت الحال مع (المانيا بعد معاهدة مرسيليا)، فالنظام الشرعي لا يعني عدم امكانية قيام نزاعات ، لكنه يحد من نطاقها ، فالحروب ربما تحدث ولكنها ستخاض هذه المرة باسم الحفاظ على الوضع الراهن والقائم ، في حين سيتم تبرير السلام الذي يليها على انه افضل تعبير عن الاجماع العام والشرعية(٣).
وما يمكن ان نستنتجه من النص اعلاه ، هو ان النظام الدولي يظهر في حالة من التوازن شبه الستياتيكي (الثابت) أو الديناميكي (المتحرك) ، فالنظام الدولي مثله مثل اي نظام اخر ، لايكون في حالة استقرار تام ، اذ تحدث التغيرات على مستوى التفاعلات بين الدول بشكل مستمر. وعلى العموم فالنزاعات والتحالفات

(١) روبرت جيلبين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة باسم مفتن ، بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، ١٩٩٠ ، ص٢٥ .

(٢) د: وحيد عبدالمجيد ، نحو تفسير جديد لأليات التغيير العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٠ ، نيسان ٢٠١٥ ، ص٨.

(٣) ممدوح محمود مصطفى ، مفهوم النظام الدولي بين العالمية والنمطية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، أبو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٦٧ ، ص١٣ .

والتفاعلات الدبلوماسية بين الفاعلين في النظام تميل الى الابقاء على الخصائص المميزة للنظام .... وهكذا فكما اوضح كيسنجر فحالة التوازن " الشرعي " التي شهدها النظام الدولي بفعل مؤتمر فيينا عام ١٨١٤ تفادى اثار النزاعات في المناورات الدبلوماسية المحدودة الى ان : انهارت في النهاية بفعل التغييرات الاقتصادية والتقنية والسياسية الكبيرة التي وقعت في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر(١).
وتحدث في كل نظام دولي تغييرات سياسية واقتصادية وتقنية مستمرة تعود بالمكاسب على محدثيها وتعود بالضرر على المتضررين منها . وفي اغلب الحالات تكون هذه المكاسب والخسائر طفيفة في حين تكون التسويات الكبيرة الحجم مبرراً كافياً للتغيير الحاد في النظام الدولي. وتؤدي مثل هذه التغييرات ضمن النظام الدولي إلى حالة من التوازن شبه الساكن، في حين يتحدد الاستقرار النسبي للنظام إلى حد بعيد من خلال قدرته على تلبية مطالب الأعضاء المتأثرة بالظروف السياسية والبيئية المغيرة. ولذلك تحدث في كل نظام عملية عدم توازن وتسوية بشكل متواصل ، بينما يستمر النظام في حالة التوازن عند غياب المنافع الكبيرة الصافية التي يمكن الحصول عليها من التغيير(٢).

ونتيجة للمصالح المتغيرة للدول وعلى نحو خاص، بسبب النمو المتباين للقوة بين الدول يتغير النظام الدولي من حالة التوازن إلى حالة عدم التوازن التي تنسجم فيها التطورات الاقتصادية والسياسية والتكنلوجية عند زيادة ملحوظة في المنافع الممكنة او نقصان في التكاليف الممكنة لواحدة او اكثر من الدول الساعية لتغيير النظام الدولي. وبذلك يصبح انخفاض التكاليف او زيادة المنافع باعث لدولة او اكثر لتغيير النظام. وهنا تنشأ حالة انفصال بين النظام الدولي القائم والمنافع التي يمكن ان تحصل عليها الدولة من عملية التغيير في النظام الدولي(٣).

الافتراضين الأول والثاني:

ان الحديث عن المكاسب أو المنافع الصافية المتوقعة عند تغيير النظام يعني احد امرين: (٤)
الأول يمكن ان يشير الى معادلة زيادة المنافع المستقبلية .
وثانيا يمكن ان يعني محاولة تقليل الخسائر المتوقعة.

---

(١) نقلاً عن : أ.م.د. عبد علي كاظم المعموري ، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الاقطاب ، مجلة حمورابي للدراسات ، بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الثاني ، أذار ٢٠١٢ ، ص٤ .

(٢) د: السيد أمين شلبي ، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ١٧٩ ، يناير ٢٠١٠ ، ص٧٠ .

(٣) ابراهيم نوار ، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي وحركات تغييره ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩ ، ص٥٦ .

(٤) روبرت جيلبين ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥ .

ففكرة سعي دولة لتغيير النظام باتجاه زيادة منافعها ، لا تعني بان المنافع حقا وحتما ستزيد على التكاليف ، ذلك ان هذا السعي يتم في ظروف من الشك وعدم اليقين ، وبالتالي فانه الدولة الساعية للتغيير انما تفعل ذلك بناءا على قدر كافي من المعلومات وحينما تكون تلك المعلومات عالية ومؤكدة تصبح نسبة التغيير الايجابي عالية باتجاه زيادة منافعها والعكس صحيح ايضا، وعلى الرغم من اعتبارات التكاليف والمنافع في نهاية المطاف هي اعتبارات ذاتية ، الامر الذي يجعل الحسابات المتعلقة بالمنافع الصافية من تغيير النظام تتاثر الى حد بعيد بعوامل موضوعة في المحيط الدولي، وهكذا فان اي تطور يقلل من كلفة التوسع أو يزيد مقدار الدخل سيشجع الدولة الى توسيع رقعتها الجغرافية والعكس بالعكس(١).

ففي المقام الاول يتاثر حافز الدولة لمحاولة تغيير النظام الدولي باليات المجتمع في توزيع التكاليف والمنافع المتحققة جراء التغيير ، وعدالة التوزيع تضمن دعما شعبيا واجتماعيا لمساعي الدولة الراغبة بالتغيير وتضفي على عملية التغيير المنشودة نوعاً من الشرعية الاجتماعية المتأتية من التوزيع العادل للثروات ، عكس ما يؤدي التوزيع غير المنصف للثروات الى تذمر الناس وعدم قناعاتهم بجدوى التغيير المنشود طالما لم يصب في النهاية في مصلحتهم(٢).

ويبقى من المهم القول ان احدى الدول ستحاول التغيير في السياسة الدولية ، فقط عندما تكون لها أفضلية أو ميزة نسبية على غيرها من الدول الاخرى ، اي حينما يكون ميزان القوى يعمل لصالحها ، والمتاتي أساساً من تفوق تنظيمي أو اقتصادي أو عسكري أو تقني أو كلها جميعا . وفي اغلب الاحيان تتاثر هذه الميزة النسبية في العصر الحديث من نتائج عمليات البحث العلمي وكمية الاموال المرصودة لها وطبيعة وعدد العاملين في هذا المجال ولا سيما القطاع المتخصص في ابتكار واختراع انواع حديثة من الاسلحة المتطورة وكذلك الانتاج الصناعي المدني ، وكلاهما يعطي للدولة في حالة توافرهما معا ادوات مهمة تكون هي الفيصل في عملية التغيير لتوسيع سيطرتها على النظام الدولي والعوامل الداخلية للتغيير : (٣)

- نظام النقل والمواصلات والاتصالات
- التقنية العسكرية
- طبيعة الاقتصاد

وعملية التغيير التي تسعى اليها دولة ما أو مجموعة دول هي في الاخير ، عملية البحث عن تعظيم للمكاسب أو المنافع الصافية المتوقعة جراء عملية التغيير المنشودة هذا من جهة ومن جهة اخرى يمكن ان تعني

---

(١) للمزيد من المعلومات حول تأثير البعد الاقتصادي في عملية التغيير الدولي ، أنظر :

- أبراهيم نزار ، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره ، مصدر سبق ذكره .

(٢) أنظر : يورغ سورنسن : أعادة النظر في النظام الدولي الجديد ، ترجمة اسامة الغزالي ، سلسلة عالم المعرفة الكويتي : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، العدد ٤٨٠ ، كانون الأول ٢٠٢٠ ، ص ٦٢٣.

(٣) انظر : اللواء احمد يوسف عبدالنبي ، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢٢٠ ، نيسان ٢٠٢٠ ، ص١٢.

محاولة تقليل الخسائر الحالية الى خسائر اقل في المستقبل ، وبذلك يكون كل من المنتفعين والخاسرين المحتملين من التطورات المستمرة في السياسة الدولية الى تغييرها معا ، فالمنتفعين يقومون بذلك لان المنافع المستقبلية ستكون اكبر من التكاليف المصروفة جراء عملية التغيير ، في حين يفعل ذلك الخاسرون لان التكاليف الحالية ستكون اكبر فيما لو استمر النظام يعمل بذات الطريقة في المستقبل ، الأمر الذي يدفع الخاسرون إلى دعم عملية التغيير من اجل تقليل خسائرهم في المستقبل الذي يشهد عملية التغيير باتجاه تقليل الخسائر الحالية الى مقادير اقل [١]، ومثال ذلك ، ان عملية تغيير النظام الدولي الحالي التي تقودها الصين وروسيا الاتحادية سوف تكون مذمومة من قبل دول أخرى مثل ايران وكوريا الشمالية وفنزويلا وكوبا و ..... كونها تأمل ان يكون المستقبل افضل من الوضع الحالي الذي تعد اطراف خاسرة فيه في جراء السياسات الأمريكية ضد هذه الدول ، بمعنى ان الأطراف الدولية التي تشعر بخسارة حاليا تدعم عملية التغيير السياسي في النظام الدولي فيما لو حدثت، اعتقادا منها بان خسارتها المستقبلية ستكون اقل عن الخسارة الحالية فيما لو استمر النظام السياسي الدولي الحالي والتحكم الأمريكي فيه[٢].

وما يمكن ان نستنتجه مما تقدم بأن سعي دولة ما للتغيير في المحيطين الإقليمي والدولي رغبة منها في زيادة المنافع المتحققة جراء عملية التغيير المنشود ، لا يعني بحتمية تحقيق ذلك ، فكما هو معلوم ، ان النشاط السياسي هو يبقى جزءا من النشاط الإنساني المتحرك في بيئة غير تقنية ، بل في بيئة إقليمية ودولية يغلب عليه طابع التقلب والشك والريبة ومن هنا ياتي دور المعلومات الصحيحة والدقيقة التي يتوافر عليها صانع القرار السياسي (الراغب بالتغيير) بمثابة العصب الاساسي لنجاح أو فشل لمساعي التغيير ، فربما تكون المعلومات غير صحيحة وغير متكاملة ، الامر الذي ينعكس سلبا ويجعل من عملية التغيير تسير نحو الاسوء ، مما يزيد من التكاليف ويضاعفها بدلا من كسب المزيد من الارباح المتوقعة ، وعلى الرغم من اعتبارات الخسارة والربح هي في نهاية المطاف تبقى وتخضع لحسابات ذاتية في المقام الاول ، فهذا لا يعني عدم تاثرها بمحددات موضوعية في البيئتين الدولية والاقليمية[٣].

---

(١) د: خالد حنفي علي ، معضلات إدارة الدول للعلاقة مع الخصوم ، ملحق اتجاهات نظرية لمجلة العلاقات الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢٤٠ ، نيسان ٢٠٢٠ ، ص٣ .

(٢) عبير ربيع يونس ، من الهيمنة الى التعددية : صعود القوى التشابكية في النظام الاقتصادي العالمي ، ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ١٩٦ ، نيسان ٢٠١٤ ، ص٢١ .

- عمرو عبد العاطي ، مستقبل النظام الدولي مع انحسار حقبة الأحادية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٧ ، تموز ٢٠١٩ ، ص٢٤٤.

(٣) السفير محمد انيس سالم ، جدلية التغيير والاستمرار في النظام العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام ، العدد ٤٢١ ، تموز ٢٠٢٠ ، ص١٢٤.

فقد يكون التغيير على المستوى الذاتي محسوم لجهة دعم عملية التغيير ، فقد تكون هي غير كذلك على المستويين الاقليمي والدولي و"المحدد الموضوعي" الامر الذي يعيق ويمنع عملية التغيير ، مثال على ذلك غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، فعلى الرغم من توافر صانع القرار السياسي العراقي حينها على جميع ادوات التغيير من قوة عسكرية واقتصادية وبشرية و ..... مقارنة بما لدى دولة الكويت ، الا العوامل الاقليمية والدولية افشلت عملية التغيير بل وعاقبت من قام به ، وكانت ردة الفعل الدولية والاقليمية ضد العراق كبيرة جدا الى الحد الذي جعلت صانع القرار العراقي بعدها يتمنى لو لم يقم بتلك الحركة المأساوية التي لازال العراق شعبا ونظاما سياسيا يدفع تكاليفها حتى الوقت الحاضر(١).

الفرضية الثالثة:

(ستسعى دولة ما لتغيير النظام الدولي من خلال التوسع الاقليمي والدولي "سياسيا واقتصاديا"، حتى تصبح التكاليف الحدية للتغيير الاضافي مساوية الى المنافع الحدية أو اكبر منها) (٢).

حينما تزداد قوة دولة ما ، فانها تسعى لتوسيع سيطرتها الاقتصادية ونفوذها السياسي وبالتالي توسيع هيمنتها على الاقتصاد الدولي ، مثال ذلك الصين بعد نهاية الحرب الباردة ، ولهذه التطورات تاثير متبادل ايضا في قوة الدولة ، الامر الذي ينعكس ايجابيا على مواردها مستفيدة من اقتصاديات الاسعار ، وهكذا يكون التوسع الاقليمي والدولي لدولة ما سوف يزيد من كمية الفائض الاقتصادي المطلوب لممارسة الهيمنة على النظام ، اذ ان تقدم أو نهوض الدول والإمبراطوريات المهيمنة كونها تتوافر على فائض اقتصادي يدعم عملية التوسع الدولي والإقليمي ، اي التغيير ، كما ان انعدامه يفقد الدولة الحافز لعملية التغيير(٣).

ولو كانت هذه العلاقة بين نمو دولة ما وسيطرتها على النظام الدولي بشكل مستقيم ، لكان من المنطقي ان تؤسس احدى الدول إمبراطورية كونية مستمرة ، الأمر الذي لم يحدث حتى الان ، بسبب القوى الدولية الأخرى المتضررة من عملية التغيير سوف تعيق عملية التوسع وبالتالي ايقافه، وقد يكون الوقوف ضد هذه الدولة الطامحة للتغيير ، مبررا لمجموعة من الدول المضادة فكرياً وايديولوجياً ، مثال ذلك التحالف السوفيتي الأمريكي ضد المانيا الهتلرية الباحثة عن التوسع ، لان تتوحد ضدها وحينما تزيد دولة سيطرتها على نظام دولي ، فأنها تحفز دول ما وفي مرحلة ما ، تبدأ وفي نقطة معينة ، بزيادة التكاليف للدولة الباحثة عن التوسع الإضافي (التغيير) وتعمل بذات الوقت الى تقليل العائد من هذا التوسع ، اي هناك منافع صافية

---

(١) سمير أمين ، البد البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح، الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوطن العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٩٨ ، كانون الأول ، ٢٠٠٣ ، ص١٥ الى ص٢٥.

(٢) روبرت جلبين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩.

(٣) رغدة البهي ، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية مع النظام الدولي ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٤ ، أكتوبر ٢٠١٨ ، ص٢٨٨ .

متناقصة يتم كسبها من الجهود الاضافية المبذولة لتغيير النظام الدولي والسيطرة عليه، وهذا التغيير في انخفاض العائد من التوسع يفرض بالطبع قيدا على التوسع الاضافي للدولة(١).

ومن الجدير بالذكر ، ان المرحلة الاولى من التغيير ، تتميز بانخفاض التكاليف مستفيدة من انخفاض كلف التغيير ، كما ان التكاليف المتزايدة للتوسع مقارنة بالمنافع المكتسبة ستحدد في النهاية حجم وتوسيع سيطرة الدولة على النظام ، والنقطة التي سيحدث عندها هذا التحول هي مسالة تعتمد في مرحلة ما على حسن التقدير لدى صانع القرار الطامح للتغيير (٢).

وبالوقت الذي تصبح فيه الجهود المبذولة لتغيير النظام غير مربحة ، حينها يقال بان النظام الدولي قد رجع الى وضع التوازن ، كون التكاليف الحدية للتوسع الاضافي تكون حينها مساوية للمنافع الحدية الناتجة عن التوسع أو اكبر منها(٣).

وبذلك يمكن لنا أن نستنتج ما يلي وهو : ان الدولة الراغبة في التغيير ستزيد اولاً من قوتها وسيطرتها على النظام ، فقوة الدولة وتوسع سيطرتها يعززان احداهما الاخرى ، بمعنى ان زيادة القدرة الاقتصادية لدولة ما تعد هدفا استراتيجيا لها ، يكون بعد مدة وسيلة أو حالما يتم انجاز الهدف (الوسيلة) لتحقيق هدف اسمى واكبر منه ، وهكذا نكون نحن امام جدلية (الهدف والوسيلة (الاداة)).

الافتراض الرابع :

حالما يتحقق توازن بين تكاليف التغيير والتوسع الاضافيين تميل التكاليف الاقتصادية المطلوبة للمحافظة على الوضع الراهن الى الزيادة بسرعة اكثر من القدرة الاقتصادية الضرورية لدعم الوضع الراهن... (٤).

ان الامبراطوريات والدول المهيمنة والتي تحكمت لمدة زمنية مختلفة على النظام الدولي وحتى نظمه الاقليمية ، فهي بالرغم من توسعها المستمر الا انها وصلت الى مرحلة من التوازن بين التكاليف والمنافع المتاتية من التغيير ، وحالما يتحقق هذا التوازن بينهما ، تبدا المتغيرات في داخل القوة المهيمنة (داخليا)

---

(١) احمد السيد ال سليم ، تطور .الاطار النظري لعلم العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ١٦١ ، تموز ٢٠٠٥ ، ص٤٠.

- للمزيد من المعلومات حول هذه الفكرة ، أنظر : محمد محمود السيد ، التحالف الروسي – الصيني لأزاحة الولايات المتحدة من صدارة النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩ ، ص٢٩٠.

(٢) أنظر : أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، العدد ٩٥ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٥ ، ص١٩٧ وما بعدها .

(٣) يوسف سعداوي ، الأزمات المالية العالمية : الأسباب والنتائج المستخلصة منها ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٦٥ ، تموز ٢٠٠٩ ، ص٣٤.

(٤) روبرت جلبين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩.

وكذلك في البيئة الخارجية (الدولية) بتقويض هذا التوازن، الامر الذي يؤدي الى زيادة التكاليف المطلوبة للمحافظة على الوضع الراهن بوتيرة اسرع من زيادة القدرة المالية المطلوبة لادامة الوضع الراهن [١].
يتوافر التحكم بالنظام الدولي من قبل الدولة المهيمنة على كلف اقتصادية ، فكما ان السيطرة والتحكم بالنظام الدولي يعود بالفائدة عليها (اي الدولة المهيمنة) الا ان ذلك يتطلب تكاليف على الصعيدين البشري والمادي لإدامة الموقع المهيمن، فالانفاق على القوات العسكرية وعمليات دعم الحلفاء وتقديم المساعدات للغير وغيرها من عمليات الانفاق الاخرى ، كل ذلك يشكل بالاخير استنزاف لموارد للدولة ويتطلب منها وجود فائض اقتصادي مستمر ، الامر غير المتحقق بشكل مستمر دائم، كما هو الحال في التجربة السوفيتية ، حيث ادى الاستنزاف المستمر لموارده الاقتصادية بعمليات غزو الفضاء وتسابق التسلح الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة الامريكية والدعم المستمر لحلفائه في حلف وارشو على الصعيدين العسكري والاقتصادي .... كل ذلك ادى الى التسريع بعملية تفككه منذ عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حيث زيادة كلف السيطرة من عوائد ومنافع الهيمنة ، عملت بالنهاية الى تفككه مؤذنا ببداية نظام دولي جديد قائم على احادية قطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ونجم عنه تحول جذري في بنية وهيكلية النظام الدولي [٢].
فالدرس المستنتج مما تقدم هو حالما تتوافر دولة على فائض اقتصادي معين ، فسرعان ما تتم ترجمته الى سلوك سياسي يتسم بالتوسع ، واذا كان الامر مختلف ، فلن يكون للدولة حينها لا الدوافع ولا القدرة الاقتصادية التي تعينها على التوسع وادامته.
ويفرض عدم التوازن هذا حالة من الانفصام بين العناصر الاساسية للنظام الدولي الراهن وقدرة الدولة المهيمنة على النظام ، وبين تكاليف الدفاع المترتبة جراء الحفاظ على الهيمنة اتجاه الدول المتضررة الضرورية لادامة الهيمنة ، الامر الذي يستلزم استمرار عمليات التمويل الضرورية لادامة الهيمنة ،ويؤدي التباين بين زيادة الكلف وانخفاض العوائد الى ازمة مالية للدولة المهيمنة الامر الذي في حال استمراره غالبا ما يؤدي الى الانهيار الاقتصادي والسياسي لها ، (التجربة السوفيتية السابقة) فالاسباب الداخلية (المحلية) لزيادة الكلف تتمثل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي والكلف المتزايدة للحماية والزيادة في الاستهلاك الخاص والعام والتغيير التركيبي للخدمات والنتائج الهدامة للثراء والتفوق "الفساد" والتي تظهر نفسها على شكل صراع سياسي شديد على توزيع الدخل القومي "انعدام العدالة الاجتماعية" بين الحماية والاستهلاك

---

(١) مالك عوني ، انتصار الواقعية : اساطير التعاون الدولي في ادارة التغيير العالمي ، ملحق مقولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ٢٠٠ ، نيسان ٢٠١٥، ص٣٤٠ .

كذلك أنظر : سامح راشد ، تجليات مبكرة للتعددية القطبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٣ ، تموز ٢٠١٨ ، ص١٦٠.

(٢) د: دلال محمد السيد ، مقومات مفقودة ، معضلات الدولة القائد في النظم الاقليمية والدولية ، ملحق اتجاهات نظرية لمجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٩٦ ، نيسان ٢٠١٤ ، ص١٥ .

والاستثمار ، فبينما قوة مهيمنة فيتحول الصراع على هذه المطاليب المتعارضة ، سياسة النمو المعتدلة نسبيا الى سياسة توزيع اقل عدلا واكثر اجحافاً[١].

وظل عدم التوزيع العادل للثروة من اهم الاسباب الداخلية التي تقوض جهود الدولة المهيمنة فالانشقاقات السياسية الداخلية منشاؤها الاحساس بالغبن ، الامر الذي يزيد من حالة التدهور الذي يتمظهر على شكل صراعات اجتماعية تزيد من ضعف المجتمع كما هو الحال ابان مدة هيمنة بريطانيا العظمى وربما في الولايات المتحدة الامريكية غدا[٢].

اما **العوامل الخارجية** تتمثل في زيادة تكاليف الحماية بسبب القوى الدولية والاقليمية المنافسة والتي تدفع الدولة المهيمنة الى زيادة صرف المزيد من الموارد الاقتصادية لها من اجل ادامة زخم الهيمنة العالمية ، ومن اهم تلك العوامل : [٣]

أولاً : الانفاق المتزايد بسبب ادامة الهيمنة.

تعد التكاليف المتزايدة للهيمنة العامل الخارجي الاول الذي يستنزف مواردها من اجل الابقاء على الهيمنة ، فتكاليف الحماية تميل الى الزيادة بسبب التغيرات في البيئة الدولية ، فالارتفاع في اعداد وقوة القوى المنافسة تجبر الدولة المهيمنة على صرف المزيد من الموارد للمحافظة على تفوقها العسكري أو موقعها الدولي.

وتؤدي زيادة الأنفاق في سبيل الحماية لحلفاء الدولة المهيمنة من اجل إدامة وحماية الوضع الراهن بصورة اسرع من زيادة المنافع الاقتصادية للوضع الراهن ، الأمر الذي من شانه في حال استمراره (وتزايد التكاليف وانخفاض العوائد) لان تكون الهيمنة غير مجدية ، مما يدفع بالدولة المهيمنة إلى زيادة الأنفاق لتعويض انخفاض عوائد الهيمنة الأمر الذي يشكل نزيفا لميزان المدفوعات حيث تستلزم تلبية تكاليف الحماية خلق فائض اقتصادي والحصول على ما يسمى ((العملة الصعبة)) وفي حال عدم توفرها ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والعسكري للدولة المهيمنة[٤].

---

(١) د: داليا رشدي ، اختلال الهياكل ؟ متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي الدولي ، ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٩٦ ، نيسان ٢٠١٤ ، ص٩.

(٢) انظر بهذا المصدر :

- ايمانويل تود ، ما بعد الامبراطورية : دراسة تفكك النظام الامريكي ، ترجمة : محمد زكريا اسماعيل ، بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٣ ، ص١٢٩ .

٣) zbigniew Berzlnki, straigic Vition American and The Crisis of Global Power , New york, basic e (. Books, 2012 , p134

(٤) مالك عوني، هل الولايات المتحدة قائد عالمي ام قوة إمبراطورية مأزومة ، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٦ ، أكتوبر ٢٠١٦، ص٣.

وخلال العقد الأول من الحرب الباردة ، موّلت الولايات المتحدة نفقات أحياء الانتعاش الاقتصادي العالمي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وتكفلت بدفع النسبة الأكبر لمستحقات الصراع مع الاتحاد السوفيتي السابق عن طريق سحب الاحتياطي المالي الأمريكي وكبح الاستهلاك المحلي ... ومن الجدير بالذكر كانت الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية الحرب العالمية الثانية جزءاً اساسياً من موارد الذهب العالمية وتمتعت بفائض تجاري هائل ، وبذلك استطاعت و حتى عام ١٩٥٩ بتمويل اعادة أعمار حلفائها واحتواء التوسع السوفيتي من خلال فائضها التجاري الإجمالي واحتياطيات الذهب لديها ، وخلال ثلاثة عقود استنزفت الولايات المتحدة بشكل كبير احتياطياتها من النقد والذهب الذي جمعته خلال عصرها الذهبي(١).

اما خلال المدة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ مولت الولايات المتحدة موقعها العسكري والسياسي عن طريق طبع النقود حيث اصبح الدولار أساس النظام النقدي العالمي وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مركز صيرفة العالم وسيطرت على الات الطبع وطبعت الدولار لتلبية حاجاتها الدولية : فالاستثمار الخارجي للمؤسسة الأمريكية واستيراد السلع وتقديم المساعدة الخارجية وادامة زخم القطعات العسكرية في الخارج وخوض الحروب (فيتنام و لاوس وكمبوديا .....) وفي ظل نظام اسعار صرف ثابتة التزم الاخرون اخلاقيا بقبول التعامل بهذه الدولارات كما انهم قد رغبوا في ذلك ، وفي الواقع قدم حلفاء امريكا الاعتمادات لها لتمويل موقعها العالمي ، لان من مصلحتهم الاقتصادية والامنية فعل ذلك ، وازمة الاقتصاد العالمية في ثمانينيات القرن الماضي ، نجمت جزئيا عن حقيقة ، ان زمن هذه الالية في تمويل الموقع العالمي للولايات المتحدة ادت الى تضخم باهض ساعد على تقويض استقرار الاقتصاد العالمي (٢).

ثانياً : فقدان القيادة الاقتصادية والتقنية :

توضح تجارب كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية تطورا خارجيا يقوض موقع الدولة المهمة . ولذا فأن الميزة الرئيسية لدولة توسعية هي قدرتها العسكرية او الإنتاجية ولاسيما التقنية او كلاهما ، وعلى كل حال وفي وقت ما تختفي هذه الميزة التقنية ... وبسبب تناقص هذا التفوق تزداد تكاليف الهيمنة (٣).

بعد انتشار التقنية العسكرية والاقتصادية في المجتمعات الاكثر تقدما الى المجتمعات الاقل تطورا عنصراً رئيس في اعادة توزيع الدولي للقوة ... وعلى الرغم من ان التقنية باهضة الثمن ولا يمكن ايجادها بسرعة فانها تنتشر عادة بسهولة نسبياً ان الابتكارات الاقتصادية والتقنية ستؤدي تحولات أساسية في موضع القوة

---

(١) مجموعة مؤلفين ، الحضارات في السياسة العالمية ، وجهات نظر جمعية وتعددية ، تحرير : بيتر جي كاتزنشتاين ، ترجمة : فاضل جتكر ، عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب ، العدد ٣٨٥ ، فبراير ٢٠١٢ ، ص٧٣ .

(٢) عمرو عبد العاطي ، الانقاذ : مستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الناشئة في العالم ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨٩ ، يوليو ٢٠١٢ ، ص١٥٣.

(٣) مالك عوني ، انتهاء الامبراطورية القوة العسكرية واستراتيجيات بناء النفوذ الدولي ، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٢ ، أكتوبر ٢٠١٥ ، ص٣ .

والثروة عبر الزمن ... فالدولة ذات الموقع والمزايا الاستراتيجية المتعلقة بالتجارة والتقنية والجغرافيا ربما تجد نفسها في الوقت المناسب وقد تخطتها مجتمعات اكثر ابداعا بسبب التغيرات الأساسية في البيئة السياسية والاقتصادية. ان إتجاه التقنية والابتكار للانتقال من القوى المهيمنة الى الدول التي تعيش على اطراف محيط النظام والتي تصبح بدورها القوى المهيمنة الجديدة ضمن نظام دولي اوسع وحدوث تفاعلات جوهرية في موضع القوة السياسية والاقتصادية قادت ارنولد تونبي الى صياغة مجموعة من التعميمات المتعلقة بحركية السياسة الدولية ، في كتابه الموسوم : دراسة التأريخ، وبغض النظر عن صدقيتها فانها حقا توفر اراء ثاقبة حول التغيير في السياسة الدولية(١).

وقد لاحظ توينبي عند كتابته عن المصير البائس لاوروبا عام ١٩٣٠ بان تفوق " دول من العالم الخارجي على الدول الأوربية كان العلامة الاكثر بروزاً ووضوحا في خارطة ما بعد الحرب العالمية الأولى" ومقارنة باوربا ، لقد كانت هذه الدول المحيطية ذات حجم ضخم فكانت الولايات المتحدة الاكثر قوة ولكن كانت ببساطة الدولة الاولى في تطوير قوة من بين مجموعة من العمالقه" و قد تنبأ بظهور عمالقة اخرين في يوماً ما، الاتحاد السوفيتي، البرازيل، كندا، الصين ، الهند ،الخ ... وهي دول طرفية في النظام اذا ما اعتبرن اوروبا هي المركز في ذلك الزمن وهو ما اسمها توينبي "ميل موقع القوة الى التحول من المركز الى المحيط في نظام دولي" . حيث اتجهت الدول من مراكز الانظمة الدولية الى التضائل بالحجم والى ان تهيمن عليها في النهاية قوى كبرى ومتوسطة القدرات في اطراف النظام الدولي (٢).

وقد كان توينبي قد اجاب على السؤال الاتي : لماذا كانت الشعوب الموجودة في مركز العالم المتحضر اقل ... من الشعوب الموجودة في الاطراف وهو يرى ان توسع المركز إزاء الاطراف يوقض الشعوب الطرفية ، فيصبحون عارفين بتفوق الحضارة "المتقدمة" ويسعون لتبني طرائقها فانتقال الافكار والأساليب من المركز الى الاطراف يقلل الهوّة بالقدرات العسكرية وغيرها... وهذا الانتشار للأساليب المتقدمة في الاقتصاد والتقنية العسكرية من المركز الى الاطراف المتخلفة يؤدي إلى تعزيز القوة على نطاق واسع وسيطيحون بالنهاية بدول المركز ، الامر الذي تزداد معه تكاليف الهيمنة بالنسبة لدول المركز (٣).

الافتراض الخامس :

---

١) Robert cox , social forces states and world order , edited by steven c.roech .critical the org (.and internat and relations , Taylor and Francis Group , New york , 2008 , p241

(٢) هيرفريد مونكلر ، الإمبراطوريات ؛ منطق الهيمنة العالمية من روما الدقيمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة: عدنان عباس علي ، سلسلة دراسات مترجمة تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٢.

(٣) نقلاً عن : إيمانويل آدلر ، اوربا بوصفها اسرة ممارسة حضارية ، في كتاب : الحضارات في السياسة العالمية : وجهات نظر جمعية وتعددية ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣.

ما لم يتم حل عدم التوازن في النظام الدولي ، عندئذ سيتم تغيير النظام واقامة توازن جديد يعكس اعادة توزيع القوة[١].

ينتج عن حالة عدم التوازن في النظام الدولي تزايد الانفصال بين السيطرة القائمة على النظام واعادة توزيع القوة في النظام ورغم بقاء مقدار الشهرة وتوزيع الارض وقواعد النظام والتقسيم الدولي للعمل الى جانب القوة أو القوى التقليدية المهيمنة ، فقد ادى النمو والتطور المتباينين بين الدول الى تاكل قاعدة القوة التي تقوم عليها في الاساس للسيطرة على النظام، وهذا الانفصال بين عناصر النظام الدولي يخلق تحديات للدولة المهيمنة ويوفر فرص نهوض اخرى كدولة متحدية صاعدة في النظام الدولي[٢].

وبسبب اعادة توزيع القوة ، تزداد تكاليف الحفاظ على الوضع الراهن الذي يشير الى وجود هيمنة من قبل دولة ما ، وحينما تزداد تكاليف الابقاء على ذلك الوضع ، الامر الذي ينتج معه ازمة مالية حادة (سبقت الاشارة اليها في المباحث السابقة) كما تنخفض للسبب ذاته تكاليف تغيير النظام التي تتحملها الدولة الناهضة فتبدأ بتقييم الموقف على انها تستطيع زيادة مكاسبها الخاصة من خلال فرض تغييرات في طبيعة النظام بالقوة.... وهذا يعني ، ان تحسن قوة الدولة يعني انخفاض التكاليف النسبية التي تدفعها الدولة الصاعدة لتغيير النظام و ضمان مصالحها .... وهكذا وبموجب قانون العرض والطلب ، ستسعى الدولة الناهضة وكما هو حال الصين اليوم ، ومع تزايد قوتها الى تغيير الوضع القائم حالما يتم ادراك ان المنافع الكامنة تبدأ بتجاوز التكاليف المتوقعة للقيام بتغيير ما في بنية السياسة الدولية القائمة[٣].

وعندما تزداد القوة النسبية للدولة الصاعدة فانها تحاول تغيير القواعد التي تحكم النظام الدولي ، وتقسيم مناطق النفوذ والاكثر اهمية من كل ذلك ، التوزيع الدولي للارض وردا على ذلك تجابه القوة المهيمنة هذا التحدي من خلال التغييرات في سياستها الهادفة الى اعادة التوازن، ويبين لنا التاريخ بانه في حال فشل القوة المهيمنة في هذه المعادلة ، سيتم حل عدم التوازن عن طريق الحرب وهو ما اشار اليه شيبروكلو ي كتابة بزوغ وسقوط الحضارة[٤].

---

(١) روبرت جلبين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩.

(٢) لورنس سميث ، العالم في العام ٢٠٥٠ اربع قوى تواجه مستقبل العالم في الشمال ، ترجمة :حسان البستاني ، بيروت : دار شروق ، ٢٠١٢ ، ص٢٩٢ .

(٣) تداعيات التنافس الامريكي – الصيني على مستقبل النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٨ ، أكتوبر ٢٠١٩ ، ص١٣٠

(٤) نقلاً عن : باتريك تاديوس جاكسون ، أسلوب التفكير في الحضارات ، في كتاب الحضارات في السياسة العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨١ وما بعدها .

وبذلك يكون امام الدولة (القوى) المهيمنة ، طريقين من اجل اعادة التوازن في النظام ، الاولى : [١] وهي المفضلة ، حيث تسعى لزيادة الموارد المخصصة للحفاظ على التزاماتها وموقعها المهيمن .
والثانية : تكمن في امكانية تقليص التزاماتها الحالية ، وبطريقة لا تعرض موقعها الدولي للخطر في نهاية المطاف.
وبالتالي فان استراتيجيتها زيادة الموارد أو تقليص التكاليف ، وقد نجحت احداهما أو كلاهما من وقت لاخر ، وعلى اي حال فغالبا ما تكون الدولة المهيمنة غير قادرة على خلق موارد اضافية كافية للدفاع عن التزاماتها الحيوية ، وحالما تكون غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية ، حينها يصبح عدم التوازن في النظام حادا وبشكل متزايد ، طالما كانت القوة المتدهورة تحاول الابقاء على الوضع الراهن.
والسبب الثاني يكمن في تأثير الصراع على القوى في المركز. فتوازن القوة في المركز ، يعمل بطريقة عامة على ابقاء الموقع المتوسط للدول منخفضا بحدود كل معيار لقياس القوة السياسية : مساحة الارض والسكان والثروة [٢]، حيث يؤدي الصراع على اضعافها وإعماء بصبرتها عن خطر داهم يترقب اللحظة المناسبة للانقضاض عليها ، عندها تصبح هذه الدول ضحية لقوة الاطراف الصاعدة بسبب فشلها في توحيد نفسها ضد تلك القوة الطامحة للسيطرة والمجد .

(١) مالك عوني ، الديناميات اللاقطبية لنشؤ قوة كبرى هندية ، محلق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٧ ، تموز ٢٠١٩ ، ص٣ .

(٢) ارنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد ،مراجعة محمد شفيق ،بيروت ،١٩٥١ ، ص٣٠٢.

الخاتمة والاستنتاجات

تأسيساً لما سبق يمكن القول إن ظاهرة التغيير في السياسة الدولية هي ظاهرة دائمة الحدوث كون الثبات في السياسة الدولية لا يحدث ولا يمكن له الاستمرار ، وذلك لان التغيير هو الأصل وليس البقاء على حال واحد هو امر غير متحقق بفعل عوامل وأسباب (ذاتية وموضوعية) ، فالذاتية غالباً ما ينصرف الذهن إلى وجود زعامة غير تقليدية راغبة في دولة ما تتوافر على إمكانيات وقدرات داعمة لعملية التغيير المنشود إقليمياً ودولياً وهذه القدرات غالباً ما تكون اقتصادية - تقنية - مالية توظف لتحقيق غاية معينة وهو تغيير وضع إقليمي او دولي غير مرضياً عنه من قبل الدولة الساعية للتغيير.

ومن الجدير بالذكر أن تنمية قدرات دولة معينة والارتقاء بها إلى مصاف الدول الكبرى أو العظمى ، بقدر ما تكون هدفاً وغاية لصانع القرار السياسي ، فأنها تصبح أداة يوظفها في أوقات أخرى لتحقيق غاية معينة وهي غالباً ما تكون تغيير وضع معين يعتقد صانع القرار بجدوى وإمكانية تحقيقه على المستوى الدولي أو الإقليمي ، وبالتالي فهي غاية وهدف في بادئ الأمر وتتحول إلى أداة ووسيلة في المستقبل لإنجاز هدف أسمى وأكبر وهو "التغيير" في مسعى لزيادة مساحة التأثير والنفوذ السياسي الدولي ، ولذا فأن أهم الاستنتاجات التي يمكن ان نخلص أليها هي :

- أن استقرار النظام السياسي الدولي يتحقق طالما هناك قسمة عادلة لسوق العمل والعائد المالي والاقتصادي ، الأمر الذي يستتبعه حالة من الرضا والقناعة للأطراف الفاعلة في النظامين الإقليمي والدولي.
- طالما تسود حالة عدم الرضا والقناعة بالوضع القائم (stutesa94) لأسباب سياسية أو اقتصادية أو تقنية ، تبدأ الدولة أو مجموعة الدول المتضررة إلى أتباع سياسات تعمل على الحد من نفوذ وسياسات الدولة المهيمنة او (مجموعة الدول المتحالفة معها) بالاعتماد على قدرات وامكانيات تعينها على أنجاز تغيير ما نحو الأفضل من السابق .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

١. ارنولد توينبي، مختصر دراسة للتاريخ، ترجمة فؤاد محمد ،مراجعة محمد شفيق ،بيروت ،١٩٥١ .

٢. ايمانويل تود ، ما بعد الامبراطورية : دراسة تفكك النظام الامريكي ، ترجمة : محمد زكريا اسماعيل ، بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٣.

٣. روبرت جيلبين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة باسم مفتن ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، ١٩٩٠.

٤. لورنس سميث ، العالم في العام ٢٠٥٠ اربع قوى تواجه مستقبل العالم في الشمال ، ترجمة :حسان البستاني ، بيروت : دار شروق ، ٢٠١٢.

٥. مجموعة مؤلفين ، الحضارات في السياسة العالمية : وجهات نظر جمعية وتعددية ، تحرير : بيتر جي كاتزنشتاين ، ترجمة : فاضل جتكر ، عالم المعرفة ، تصدر عن المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب ، العدد ٣٨٥ ، الكويت ، ٢٠١٢.

ثانياً : البحوث والدوريات

١. ابراهيم نوار ، اختلالات النظام الاقتصادي العالمي وحركات تغييره ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩.

٢. احمد السيد ال سليم ، تطور .الاطار النظري لعلم العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ١٦١ ، تموز ٢٠٠٥.

٣. أنور عبد الملك ، تغيير العالم ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، العدد ٩٥ ، تشرين الثاني ، ١٩٨٥.

٤. تداعيات التنافس الامريكي – الصيني على مستقبل النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٨ ، أكتوبر ٢٠١٩ .

٥. خالد حنفي علي ، معضلات إدارة الدول للعلاقة مع الخصوم ، ملحق اتجاهات نظرية لمجلة العلاقات الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢٤٠ ، نيسان ٢٠٢٠.

٦. داليا رشدي ، اختلال الهياكل ؟ متى تنشأ أزمة القيادة في النظام السياسي الدولي ، ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٩٦ ، نيسان ٢٠١٤.

٧. دلال محمد السيد ، مقومات مفقودة ، معضلات الدولة القائد في النظم الاقليمية والدولية ، ملحق اتجاهات نظرية لمجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٩٦ ، نيسان ٢٠١٤.

٨. رغدة البهي ، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية مع النظام الدولي ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٤ ، أكتوبر ٢٠١٨.

٩. السفير محمد انيس سالم ، جدلية التغيير والاستمرار في النظام العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام ، العدد ٤٢١ ، تموز ٢٠٢٠.
١٠. سمير أمين ، البد البديل للنظام النيوليبرالي المعولم والمسلح، الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوطن العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٩٨ ، كانون الأول ، ٢٠٠٣ .
١١. السيد أمين شلبي ، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ١٧٩ ، يناير ٢٠١٠.
١٢. عبد علي كاظم المعموري ، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الاقطاب ، مجلة حمورابي للدراسات ، بغداد : مركز حمورابي للبحوث ، العدد الثاني ، أذار ٢٠١٢.
١٣. عبير ربيع يونس ، من الهيمنة الى التعددية : صعود القوى التشابكية في النظام الاقتصادي العالمي ، ملحق اتجاهات نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ١٩٦ ، نيسان ٢٠١٤.
١٤. عمرو عبد العاطي ، الانقاذ : مستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الناشئة في العالم ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ١٨٩ ، يوليو ٢٠١٢.
١٥. عمرو عبد العاطي ، مستقبل النظام الدولي مع انحسار حقبة الأحادية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٧ ، تموز ٢٠١٩.
١٦. كذلك أنظر : سامح راشد ، تجليات مبكرة للتعددية القطبية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٣ ، تموز ٢٠١٨.
١٧. اللواء احمد يوسف عبدالنبي ، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام ، العدد ٢٢٠ ، نيسان ٢٠٢٠.
١٨. مالك عوني ، الديناميات اللاقطبية لنشؤ قوة كبرى هندية ، محلق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢١٧ ، تموز ٢٠١٩.
١٩. مالك عوني ، انتصار الواقعية : اساطير التعاون الدولي في ادارة التغيير العالمي ، ملحق مقولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ٢٠٠ ، نيسان ٢٠١٥.
٢٠. مالك عوني ، انتهاء الامبراطورية القوة العسكرية واستراتيجيات بناء النفوذ الدولي ، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، المجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٢ ، أكتوبر ٢٠١٥.
٢١. محمد محمود السيد ، التحالف الروسي – الصيني لأزاحة الولايات المتحدة من صدارة النظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الاهرام ، العدد ٢١٦ ، نيسان ٢٠١٩.
٢٢. ممدوح محمود مصطفى ، مفهوم النظام الدولي بين العالمية والنمطية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، أبو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٦٧.

٢٣. هيرفريد مونكلر ، الإمبراطوريات ؛ منطق الهيمنة العالمية من روما الدقيمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة: عدنان عباس علي ، سلسلة دراسات مترجمة تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨.
٢٤. وحيد عبدالمجيد ، نحو تفسير جديد لأليات التغيير العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الأهرام ، العدد ٢٠٠ ، نيسان ٢٠١٥.
٢٥. يورغ سورنسن : أعادة النظر في النظام الدولي الجديد ، ترجمة اسامة الغزالي ، سلسلة عالم المعرفة الكويتي : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، العدد ٤٨٠ ، كانون الأول ٢٠٢٠.
٢٦. يوسف سعداوي ، الأزمات المالية العالمية : الأسباب والنتائج المستخلصة منها ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٦٥ ، تموز ٢٠٠٩ .

المصادر الإنكليزية

1. Robert cox , social forces states and world order , edited by steven c.roech .critical the org and internat and relations , Taylor and Francis Group , New york , 2008.
2. zbigniew Berzlnki, straigic Vition American and The Crisis of Global Power , New york, basic e Books, 2012.